الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«منظمة التجارة» تتوقع تنفيذ اتفاق عالمي خلال أسبوعين

برزبين (أستراليا) ـ رويترز: قالت منظمة التجارة العالمية امس إن هناك «احتمالا كبيرا» لتنفيذ اتفاق لتبسيط القواعد الجمركية العالمية في غضون أسبوعين بعد التوصل إلى تسوية بين الهند والولايات المتحدة لتذليل عقبة رئيسية. وقال روبرتو أزيفيدو المدير العام للمنظمة: «يمكنني القول إن لدينا احتمالا كبيرا بأن تطبق حزمة بالي خلال فترة وجيزة»، مشيرا إلى اتفاق تسهيل التجارة الذي تم التوصل إليه في الجزيرة الإندونيسية. وقال قبيل قمة مجموعة العشرين في برزبين: «يحدوني الأمل بأن ننجز ذلك خلال فترة وجيزة وبالتأكيد خلال الأسبوعين القادمين».

البرميل الكويتي ينخفض إلى 73,5 دولارا.. وبرنت في أطول موجة خسائر أسبوعية منذ 1988

وكالة الطاقة الدولية: دخلنا فصلاً جديداً في تاريخ أسواق النفط

معضلة تواجه منظمة أوبيك في اجتماعها المقبل في ڤيينا بعد أسبوعين بخفض الإنتاج ومحاولة رفع أسعار النفط التي هبطت لمستويات قياسية لأول مرة منذ 4 سنوات.. في الصورة مضخة نفط عند الغروب في حقل في البحرين (أ.ب)

«الأنباء» ورويترز: واصل النفط الكويتي هبوطه الحاد ليتراجع دون 75 دولارا (سعر التعادل في ميزانية الدولة) الى مستوى 73,5 دولارا، بينما استقر خام برنت قرب أدنى مستوى في أربع سنوات دون 78 دولارا للبرميل أمس، وسط بواعث قلق من زيادة المعروض وعدم التيقن بشأن ما إذا كانت أوبيك ستخفض الإنتاج في اجتماعها بعد أسبوعين.

وبدا وزير البترول السعودي علي النعيمي مستبعدا خفض الإنتاج لكن أعضاء آخرين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) يضغطون لأخذ إجراء لمعالجة انخفاض الأسعار عندما يجتمعون في ڤيينا يوم 27 نوفمبر المقبل، وهوت أسعار النفط 30٪ منذ يونيو الماضي.

وبحسب بيانات لـ«رويترز» تراجع برنت ثمانية أسابيع متتالية في أطول موجة خسائر أسبوعية له منذ بدء رصد الأرقام في ، وفقد الخام نحو 7٪ هذا الأسبوع. وقال مارك كينان مدير أبحاث السلع الأولية في آسيا لدى سوسيتيه جنرال بسنغافورة: «أمامنا فترة تنبذب حاد حتى اجتماع أوبيك».

ونزل الخام الأميركي تسليم ديسمبر 36 سنتا إلى 73,85 دولارا للبرميل بعد أن أغلق على انخفاض 2,97 دولار أي حوالي 4٪ أول من أمس.

وكالة الطاقة الدولية

وقالت وكالة الطاقة الدولية أمس إن سوق النفط دخلت حقبة جديدة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني وطفرة الإنتاج الصخري الأميركي مما يجعل العودة سريعا إلى الأسعار المرتفعة أمرا مستبعدا.

وقالت الوكالة التي تحجم عن التكهن بأسعار النفط في تقريرها الشهري إن الأسعار قد تتراجع بدرجة أكبر في 2015 بعد انخفاضها إلى أدنى مستوياتها منذ 2010 ونزولها عن 80 دولارا للبرميل.

وقالت: «في حين ثمة تكهنات بأن التكلفة المرتفعة لإنتاج النفط غير التقليدي قد تصنع نقطة توازن جديدة لأسعار برنت في نطاق 80 إلى 90 دولارا للبرميل فإن موازين العرض والطلب تنبئ بأن تدهور الأسعار لم يبلغ مداه بعد». وأضافت أنه ما لم تقع أي تعطيلات جديدة للمعروض فإن «الضغوط النزولية على السعر قد تتصاعد في النصف الأول من 2015». وبالنسبة لعام 2015 أبقت وكالة الطاقة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير عند 1,13 مليون برميل يوميا من أدنى مستوى في خمس سنوات البالغ 680 ألف برميل يوميا في 2014 قائلة إن من المتوقع تحسن المناخ الاقتصادي.

وقالت الوكالة التي تمثل مصالح الدول الصناعية «الضغوط على أوبيك لخفض الإنتاج تتزايد لكن لا يبدو حتى وقت كتابة التقرير أن هناك إجماعا واضحا على خفض رسمي للمعروض قبيل اجتماع المنظمة في ڤيينا».

وفي حين دخلت الصين التي كانت مصدرا رئيسيا للزيادة المطردة في الطلب على مدى الأعوام الأخيرة مرحلة أقل استهلاكا للنفط من مسارها التنموي فإن سنوات ارتفاع الأسعار ساعدت استخدام التكنولوجيا الجديدة لاستغلال موارد النفط في أميركا الشمالية ومناطق أخرى.

وقالت الوكالة: «من الواضح على نحو متزايد أننا بدأنا فصلا جديدا في تاريخ أسواق النفط». وارتفع إجمالي تسليمات النفط العالمية في أكتوبر وبلغ مستوى يزيد 2,7 مليون برميل يوميا عنه قبل عام مع نمو المعروض النفطي من خارج أوبيك 1,8 مليون برميل يوميا.

وتراجع إنتاج أوبيك 150 ألف برميل يوميا في أكتوبر إلى 30,60 مليون برميل يوميا ليظل أعلى بكثير من هدف المعروض الرسمي للمنظمة البالغ 30 مليون برميل يوميا للشهر السادس على التوالي. وقالت وكالة الطاقة إنها تتوقع أن يبلغ الطلب على نفط أوبيك نحو 29,2 مليون برميل يوميا العام القادم بانخفاض 100 ألف برميل يوميا عن توقعها السابق.

لكن الوكالة قالت إن مخاطر المعروض مازالت «مرتفعة بشكل غير عادي» وقد تتفاقم من جراء انخفاض الأسعار. وقالت: «البلدان المسؤولان عن تعافي نمو معروض أوبيك في الفترة الأخيرة ـ العراق وليبيا ـ واقعان في خضم صراعات عنيفة». ويلقى تراجع الأسعار بشكوك جديدة على قدرة العراق لتمويل زيادة الطاقة الإنتاجية بينما تعاني ڤنزويلا وروسيا من تداعيات انخفاض الأسعار حسبما ذكرت الوكالة.

وقالت الوكالة التي تقدم المشورة إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى «ما لم تقع أي تعطيلات جديدة للمعروض فإن الضغوط النزولية على السعر قد تتصاعد في النصف الأول من 2015».

لا عودة سريعة لأسعار النفط.. ومزيد من الضغوط النزولية

الأسعار قد تتراجع بدرجة أكبر في النصف الثاني من 2015

التدهور لم يبلغ مداه بعد.. عكس تكهنات بتوازن الأسعار بين 80 و90 دولارا

السعودية تعرض إستراتيجيتها الجديدة بـ G20

الرياض ـ واس: قال وزير المالية السعودي د.إبراهيم العساف ان مشاركة المملكة في الاجتماعات التحضيرية لقمة قادة دول مجموعة الـ 20 التي تعقد أعمالها اليوم في مدينة «بريسبن» الأسترالية، يأتي من أجل صياغة توجهات والتزامات تعبر عن التوافق العام بين أعضاء المجموعة، مؤكدا حرص المملكة خلال الاجتماعات على إيضاح مواقفها ووجهة نظرها بما يحافظ على مصالحها. وقال إن المملكة أعدت إستراتيجية نمو شاملة تمت مناقشتها، وستعرض على الموقع الرسمي للمجموعة وستخضع لمراجعة مستمرة، كما عرضت وبشكل مفصل تجربتها في الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية الكلية التي أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي قوي خاصة في القطاعات غير النفطية، وأوضحت كذلك توجهات سياستها الاقتصادية المتمثلة بالاستمرار في إعطاء الأولوية في الإنفاق على البنية التحتية والتعليم مع تعزيز جهود إيجاد فرص العمل لتشجيع التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وبين ان جدول أعمال القمة، يتضمن مناقشة آخر التطورات في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك المخاطر على آفاق النمو العالمي والتزام دول المجموعة بتحقيق هدفها المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي القوي والمتوازن والمستدام، واستعراض إستراتيجيات النمو الشاملة لدول مجموعة الـ 20 التي تهدف إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة بأكثر من 2٪ على مدى السنوات الـ 5 المقبلة.

وأوضح ان رفع مستوى النمو سيكون بالتركيز على زيادة الاستثمار ورفع معدلات التوظيف وتعزيز التجارة والمنافسة إلى جانب الالتزام باتباع السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة للنمو، علاوة على استعراض آخر التطورات المتعلقة بإصلاحات البنية المالية الدولية، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات صندوق النقد الدولي، وتعزيز النظام الضريبي العالمي، والعمل على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها المحافظة على أوعية الإيرادات وتعبئة الموارد المحلية للدول الأعضاء من خلال تشجيع التعاون الضريبي وتعزيز الشفافية. وأشار وزير المالية إلى ان القادة سيستعرضون التقدم المحرز في تنفيذ التشريعات المالية لبناء مؤسسات مالية في الدول الأعضاء تتمتع بالمرونة، وذلك من خلال التعامل مع المخاطر المتعلقة بالمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وجعل أسواق المشتقات المالية أكثر أمانا، مفيدا أن الطاقة تحظى باهتمام القادة لحيويتها وأهميتها للنمو الاقتصادي العالمي والتنمية، حيث سيتناول القادة السياسات المحفزة لاستقرار أسواق الطاقة، ومن ذلك سبل تعزيز التعاون في هذا المجال، وترشيد ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير الطاقة بتكاليف معقولة خاصة للدول النامية دعما لجهودها في التنمية.

ولفت النظر إلى أن جدول الأعمال يتضمن أيضا بحث موضوعات التجارة العالمية بوصفها محركا أساسيا للنمو الاقتصادي العالمي، موضحا ان تفعيلها بالارتكاز على مبادئ السوق وجعل النظم التجارية مفتوحة يعزز من حيوية الاقتصاد والابتكار ويحمل نتائج إيجابية لجميع الدول حيث سيتم في هذا الصدد بحث جهود تقوية دور منظمة التجارة العالمية بما في ذلك تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة العالمية وسبل تعزيز التجارة العالمية متعددة الأطراف من خلال الامتناع عن اتخاذ سياسات حمائية تؤثر على سير التجارة.

«الدولي»: 384 مليون دينار المبيعات العقارية بأكتوبر

اصدر بنك الكويت الدولي تقريره العقاري عن شهر أكتوبر 2014، لافتا الى ان السوق حافظ على مستوى مقارب لما حققه في الشهر الماضي، لينخفض مؤشر إجمالي قيمة الصفقات العقارية المنفذة بالسوق بنسبة 3,8٪ فقط، وليحقق نموا على أساس سنوي بلغ 33٪ مقارنة بشهر أكتوبر من عام 2013، ليبلغ مؤشر إجمالي قيمة الصفقات في السوق 383,9 مليون دينار، يأتي ذلك رغم تدني عدد أيام العمل الفعلية خلال شهر أكتوبر والتي بلغت 17 يوم عمل فقط بسبب عطلة عيد الأضحى المبارك، في المقابل، فقد انخفض مؤشر عدد الصفقات الإجمالي بنسبة 20٪ على أساس شهري، ليبلغ عدد الصفقات الإجمالي 650 صفقة فقط (161 عقودا، 34 وكالات) وهو أقل بنسبة 5٪ من عدد الصفقات في شهر أكتوبر عام 2013، فيما ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة ليصل إلى 590,5 ألف دينار، مرتفعا بنسبة 20,4٪ على أساس شهري، وبنسبة 39,9٪ على أساس سنوي.

وقال التقرير ان شهر أكتوبر سجل ثاني أعلى قيمة لمؤشر قيمة الصفقات العقارية المنفذة خلال الشهر (حل ثانيا خلف أكتوبر 2007)، فيما حل في المرتبة الأولى ومنذ عام 2007 في مؤشر متوسط قيمة الصفقة، كما حل متوسطا في مؤشر إجمالي عدد الصفقات المنفذة في السوق.

31٪ هبوطاً بمبيعات العقار الاستثماري بالغاً 145 مليون دينار

7٪ انخفاض مبيعات القطاع «السكني» مسجلاً 151 مليون دينار

قفزة بالقطاع «التجاري» مسجلاً صفقات بـ 80 مليون دينار

وبدراسة الأداء الشهري لقطاعات السوق المختلفة، فقد حقق القطاع السكني انخفاضا بنسبة 6,9٪ في مؤشر حجم المبيعات على أساس شهري وبنسبة 11,3٪ على أساس سنوي لتبلغ مبيعات القطاع السكني خلال الشهر 151 مليون دينار فقط، فيما انخفض مؤشر عدد الصفقات في القطاع السكني بنسبة 21,8٪ على أساس شهري وبنسبة 11,4٪ على أساس سنوي، بينما حقق مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاع ارتفاعا بنسبة 19٪ على أساس شهري وحافظ على نفس المستويات تقريبا على أساس سنوي، كما احتل القطاع السكني ما نسبته 39,3٪ فقط من إجمالي قيمة الصفقات المنفذة في السوق مقابل 40,7٪ في الشهر السابق، و59٪ في الشهر المقابل من العام الماضي.

أما القطاع الاستثماري، فقد حقق تراجعا واضحا في مؤشر حجم مبيعاته وبنسبة 31٪ على أساس شهري ليبلغ 145 مليون دينار فقط، إلا أنه يبقى أكبر بنسبة 124٪ من حجم المبيعات في القطاع خلال نفس الشهر من عام 2013، كما انخفض مؤشر عدد الصفقات المنفذة في القطاع بنسبة 14٪ على أساس شهري، فيما ارتفع على أساس سنوي بنسبة 38,7٪، أما مؤشر متوسط قيمة الصفقة فقد بلغ 1,12 مليون دينار منخفضا بنسبة قاربت 20٪ عن الشهر الماضي، فيما كانت أعلى من قيمة المؤشر في العام الماضي بنسبة 61,6٪، كما بلغت حصة القطاع الاستثماري من إجمالي سيولة السوق للشهر الحالي نسبة 37,9٪ مقارنة بنسبة 52,9٪ في الشهر السابق ونسبة 22,5٪ للشهر نفسه من عام 2013.

واللافت في الشهر الجاري ارتفاع مؤشرات القطاع التجاري بعد الهدوء النسبي الذي شهده خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ليبلغ إجمالي قيمة المبيعات في القطاع 79,6 مليون دينار، وهو ما يقارب أربعة أضعاف مستواه في الشهر الماضي، وبما يزيد بنسبة 59,6٪ على مستوى المؤشر خلال عام 2013، فيما تضاعف مؤشر عدد الصفقات في القطاع مقارنة بالشهر الماضي، إلا أن عدد الصفقات بقي أقل مما تحقق في العام 2013 بنسبة 21,4٪، بينما كان مؤشر متوسط قيمة الصفقة أكبر بنسبة 8,3٪ من الشهر الماضي، مرتفعا بنسبة 116,7٪ عن شهر أكتوبر من عام 2013، وليحقق القطاع التجاري حصة لافتة من إجمالي سيولة السوق خلال الشهر الجاري بلغت 20,7٪ مقابل حصة بلغت 4,3٪ فقط خلال الشهر الماضي، و17,3٪ في الشهر نفسه من عام 2013. أما بخصوص القطاعات الأخرى والأقل تأثيرا في السوق، فقد شهد قطاع الشريط الساحلي صفقتين فقط بقيمة 6,4 ملايين دينار، فيما شهد قطاع المخازن صفقة منفردة بقيمة 1,3 مليون دينار، فيما لم تشهد قطاعات المعارض والحرفي أي صفقات خلال الشهر الجاري.

وبمتابعة الأداء السنوي للسوق حتى نهاية شهر أكتوبر الماضي، فقد حقق السوق حتى اللحظة مستوى مبيعات قارب 90,3٪ من إجمالي ما تحقق عام 2007 (المستوى المتحقق عام 2007، هو الأعلى منذ عام 2004 وفقا لما توافر من بيانات)، فيما حقق القطاع الاستثماري رقما قياسيا جديدا ليبلغ إجمالي قيمة مبيعاته خلال عام 2014 (حتى نهاية أكتوبر) 1,84 مليار دينار ليفوق المستوى الذي حققه في عام 2007 والبالغ 1,72 مليار دينار.

في النهاية وبمتابعة أداء سوق العقار الكويتي خلال الأشهر القليلة الماضية، فقد استمر السوق بالأداء المتوقع نفسه ومن دون أي تغيرات هيكلية أو أي تراجعات قد تعود لأسباب تتعلق بالتغيرات الاقتصادية الدولية، والمرتبطة بتراجع أسعار النفط، والاضطرابات التي تشهدها المنطقة المحيطة، فرغم الانخفاض الطفيف في بعض مؤشرات أداء السوق خلال الشهر الجاري مقارنة بالشهر الماضي، إلا أن المستويات التي تحققت ظلت متناغمة مع أداء السوق خلال هذه الفترة من السنة أخذا بعين الاعتبار الأداء المتحقق خلال السنوات القليلة الماضية.

مقارنة توزيع قيمة التداولات في القطاعات العقارية بين 2013 و2014